مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

لماذا يجب العودة لسياسة "أقصى قدر من الضغط" ضد إيران؟

المصدر: صحيفة الواشنطن بوست، نشر بتاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠٢٤

الكاتب: جيب بوش وكلير جونجمان

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

لماذا يجب العودة لسياسة "أقصى قدر من الضغط" ضد إيران؟

الكاتب: جيب بوش وكلير جونجمان

المصدر: صحيفة الواشنطن بوست، نشر بتاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠٢٤[١]

أظهرت سياسة إدارة ترامب أن العقوبات المُطبّقة بشكل جيد يمكن أن تشلّ الاقتصاد الإيراني.

ومع تزايد التهديدات العالمية التي تواجه الولايات المتحدة، فإن خيارات السياسة الخارجية التي سيتخذها الرئيس القادم ستكون الأكثر أهمية منذ هجمات ١١ أيلول، وخاصة فيما يتعلق بإيران. فهل سنستمر في إنتهاج سياسة ضعيفة وغير حاسمة تجاه إيران، أم سنعود إلى سياسة حاسمة وفعالة كانت لها نتائج معينة في الماضي؟

على الرغم من أن نائبة الرئيس كامالا هاريس اعترفت مؤخرًا بأن إيران "قوة خطيرة ومزعزعة للإستقرار في الشرق الأوسط"، إلاّ أن تعاملات إدارة بايدن-هاريس مع نظام طهران اتسمت بعدم كفاية العمل العسكري، والدبلوماسية غير الفعالة، والتنفيذ غير المستقر للعقوبات التي أدت إلى تفاقم المشكلة، وسُمح لإيران بمواصلة مهاجمة المصالح الأمريكية وتهديد وجود إسرائيل.

في المقابل، أظهرت سياسة "الضغط الأقصى" التي إنتهجتها إدارة ترامب السابقة، أن العقوبات الصارمة يمكن أن تُضعف الاقتصاد الإيراني بشدة دون الإضرار بالمستهلكين الأمريكيين أو التسبّب في ارتفاع أسعار النفط العالمية، ويمكن أن تقلّل بشكل كبير من أنشطتها السلبية، حيث يجب على الرئيس المقبل أن يعيد هذه السياسة.

بدأت سياسة الضغط الأقصى بإنسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) في عام ٢٠١٨، وهي اتفاق دولي معيب يهدف إلى منع إيران من تطوير أسلحة نووية. وسرعان ما أعقب هذا الإجراء عقوبات صارمة، بما في ذلك فرض قيود على صادرات النفط الإيرانية من خلال فرض عقوبات على الدول والشركات التي استمرت في شراءه، فضلاً عن تدابير ضد البنوك الإيرانية. وانتهت الإعفاءات النفطية التي سمحت في البداية لبعض الدول بمواصلة شراء النفط الإيراني، في منتصف عام ٢٠١٩، مما قلّل من صادرات طهران النفطية وقطع مصدر دخلها الرئيسي.

وتقوم منظمتنا UANI (متحدون ضد إيران النووية) بتتبع تأثير العقوبات، لا سيما في الكشف عن النقل غير القانوني للنفط الإيراني من سفينة إلى سفينة اخرى، والذي تستخدمه إيران للتهرّب من العقوبات. الأرقام تحكي القصة: وفقًا لبيانات التتبع لدينا، بين أيار ٢٠١٩ و كانون الثاني ٢٠٢١، بلغ متوسط صادرات النفط الإيرانية ٧١٠,٤٤٧ برميلًا يومياً. وعلى مدى العشرين شهراً التالية، من كانون الثاني ٢٠٢١ إلى آب ٢٠٢٢، وصل هذا المتوسط إلى ١،١٨٢،١١٤ برميلاً يومياً.

[١] Why we should return to 'maximum pressure' against Iran. https://www.washingtonpost.com/opinions/٢٠٢٤/١٠/٣١/maximum-pressure-iran-sanctions/

بحلول آذار ٢٠٢٤، وصلت صادرات النفط الإيرانية إلى أعلى مستوى لها منذ خمس سنوات عند ١،٩٤٢،٦٦٨ برميل يومياً. ويعود هذا التحسّن الأخير إلى حد كبير إلى افتقار إدارة بايدن لإنفاذ العقوبات بشكل جدّي والإفراج عن الأموال الإيرانية – بما في ذلك من خلال صفقات الرهائن والإفراج عن الأصول غير المبرّرة – بمليارات الدولارات.

ويبدو أن المخاوف بشأن قفزات أسعار النفط وتقلبات السوق - خاصة في عام الانتخابات - هي السبب وراء تردّد هذه الحكومة في تنفيذ العقوبات. لكن هذه المخاوف مُبالغ فيها. خلال انتخابات ٢٠٢٠ وما بعدها، لم يرتفع سعر البنزين بشكل حاد. في الواقع، في تشرين الأول ٢٠٢٠، ظلت أسعار البنزين ثابتة، مما حدّ من المخاوف بشأن التقلبات الناجمة عن الانتخابات. وقد أدت الشراكات الاستراتيجية مع كبار منتجي الطاقة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى استقرار أسواق النفط العالمية، ومن الممكن أن تستمر نفس العملية في الإدارة المقبلة.

وبالإضافة إلى ذلك، كان الإنتاج القوي للنفط المحلي في الولايات المتحدة سبباً في عزل المستهلكين الأميركيين عن ارتفاع الأسعار. واليوم، في ظل الإنتاج المحلي القياسي وسوق الطاقة العالمية الأكثر تنوعاً، أصبحنا أقل عرضة للصدمات النفطية مقارنةً بالماضي.

خلاصة القول هو إذا تم تنفيذ العقوبات بجدّية، فسوف تؤدي إلى نتائج فعّالة. تظهر الأبحاث التي أجراها (متحدون ضد إيران النووية) أنه على الرغم من وصول النفط الإيراني إلى الأسواق سراً، فإن العقوبات - وخاصة ضد "أسطول الأشباح" الإيراني، وهو شبكة مخفية من الناقلات التي تستخدم تكتيكات التخفي لنقل النفط الإيراني في انتهاك للعقوبات - يمكن أن تُعطل هذه العمليات بشكل كبير دون التأثير على الأسواق العالمية.

غالباً ما يكون تأثير إيران على هذه الأسواق مبالغاً فيه، في الواقع حصتها في السوق البالغة ٤٪ أقل من المتوقع، ومع تنوع مصادر الطاقة العالمية والتحالفات القوية، تستطيع واشنطن تنفيذ العقوبات دون تعريض أمن الطاقة أو الاستقرار الاقتصادي للخطر، وهو السبب الرئيسي وراء استمرار فعالية سياسة الضغط الأقصى.

وعلى الرغم من أن هاريس تعترف بالتهديدات الإيرانية، إلا أنها تفتقر إلى موقف قوي. وإذا كانت إيران هي حقاً العدو الأعظم للولايات المتحدة، فإن تجنب تبني استراتيجية شاملة قادرة على تحييد هذا التهديد أمر لا معنى له، وخاصة عندما يضعف وكلاء إيران، مثل حزب الله وحماس.

إن العودة إلى سياسة العقوبات الصارمة المعروفة بـ "أقصى قدر من الضغط" ستؤكد مجددًا التزام الولايات المتحدة بمواجهة الأنشطة المزعزعة للإستقرار التي تقوم بها إيران. يستهدف هذا النهج مجموعة واسعة من الكيانات، بما في ذلك شركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC)، فضلاً عن القباطنة والسفن المتورطة في عمليات النقل غير القانونية. ومع التنفيذ الصارم للعقوبات في مختلف القطاعات، قد تسفر هذه السياسة عن انخفاض كبير في صادرات النفط الإيرانية.

في المقابل، أعطت إدارة بايدن في البداية الأولوية للدبلوماسية، مما أدى إلى التراخي في تطبيق العقوبات التي سمحت لإيران بكسب إيرادات كبيرة من خلال صادرات النفط، وخاصة إلى الصين. وفي بعض الأحيان، اتخذ بايدن نهجاً أكثر حزماً، كما رأينا رداً على الهجمات الصاروخية الإيرانية على إسرائيل في هذا العام.

والآن هو الوقت المناسب لتذكير إيران بأن الولايات المتحدة لن تستسلم للتهديدات. ومن خلال القيادة القوية، يمكننا إعادة تفعيل سياسة الضغط الأقصى وحماية مصالحنا الوطنية دون التضحية بالازدهار الاقتصادي.

***